الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 01 – الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية

ملتقى دولي حول:

"تطوير مؤسسات التمويل الإسلامي في الجزائر في ضوء تجارب الصناعة المالية الإسلامية"

يومي 23 و 24 أفريل 2025

عنوان المداخلة:

" تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ صدور النظام 20–02"

محور المداخلة: واقع التمويل المصرفي في الجزائر (المحور الأول)

من إعداد:

أ.د/ شعيب يونس

أستاذ التعليم العالي

جامعة الأمير عبد القادر

E-mail : y.chouaib@hotmail.com

تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ صدور النظام 20-02

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ صدور النظام 20-02، عبر تحليل الإطار القانوني، الواقع الإنجازات المحققة، إضافة إلى التحديات التي تواجه هذا القطاع. أظهرت النتائج أن النظام 20-02 أسهم في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر وزيادة الإقبال على منتجاتها، حيث توسعت البنوك التقليدية في فتح نوافذ إسلامية، وتم إطلاق بنوك ووكالة متخصصة خاصة بعد صدور القانون النقدي والمصرفي 23-09. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه هذا القطاع أهمها ضعف الوعي بالمالية الإسلامية، نقص الكوادر المؤهلة، وغياب سوق الصكوك الإسلامية. وتقترح الدراسة تعزيز الإطار القانوني، إطلاق برامج تكوينية وتوعوية، وتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية لضمان نمو مستدام لهذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، النظام 20-02، التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية في الجزائر.

Study Summary:

This study aims to assess the experience of Islamic banking in Algeria since the issuance of Regulation 20-02 by analyzing the legal framework, current reality, achievements, and challenges facing this sector. The findings indicate that Regulation 20-02 has contributed to the establishment of Islamic banking in Algeria and increased demand for its products. Traditional banks have expanded by opening Islamic windows, and specialized banks and agencies have been launched, particularly after the enactment of the Monetary and Banking Law 23-09. However, several challenges persist, including low financial awareness, a shortage of qualified personnel, and the absence of an Islamic Sukuk market. The study suggests enhancing the legal framework, launching training and awareness programs, and developing Islamic financial technology to ensure the sector's sustainable growth.

Keywords: Islamic banking, Regulation 20-02, Islamic finance, Islamic banks in Algeria.

مقدمة:

عرف قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورًا ملحوظًا، لا سيما بعد صدور النظام 20-02 الذي أسس لإطار قانوني ينظم هذا المجال. ويهدف هذا النظام إلى تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خيارات مصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني واستقطاب السيولة نحو القنوات الرسمية، غير أن القطاع لا يزال يواجه تحديات عديدة تعيق نموه واندماجه الكامل ضمن المنظومة المالية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول:

ما مدى نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ صدور النظام 20-02، وما أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع؟

أهداف الدراسة:

- دراسة تأثير النظام 20-02 على انتشار وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- تسليط الضوء على أبرز الإنجازات المحققة منذ تطبيق هذا النظام.
- تحليل التحديات الرئيسية التي تعيق تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- تقديم توصيات لتعزيز وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

محاور الدراسة:

1. الإطار النظري للصيرفة الإسلامية
2. الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر.
3. تقييم نمو وتطور المؤسسات والمنتجات المصرفية الإسلامية في الجزائر.
4. التحديات التي تواجه قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
5. الآفاق المستقبلية لتعزيز استدامة وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1. الإطار النظري للصيرفة الإسلامية:

أ. مفهوم الصيرفة الإسلامية:

تقوم الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا وتدعو إلى المشاركة في الأرباح والخسائر، حيث عرفت على أنها الأساليب أو الأدوات التي تعتمدها المصارف الإسلامية في إدارة عملياتها سواء أكان ذلك مرتبطاً بالحصول على المال، أو مرتبطاً بإخراج المال من المصرف إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة[1] .

كما يمكن تعريفها على أنها نظام مصرفي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تُعدّ جزءًا من المنظومة المالية الإسلامية ضمن الإطار الأوسع للاقتصاد الإسلامي، لكنها ليست المكون الوحيد له. وتكمن أهميتها في كونها التجسيد العملي لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، إذ وفرت بيئة لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في المجال المصرفي. وتُعدّ البنوك الإسلامية أحد الركائز الأساسية التي تتحمل مسؤولية تطوير الصيرفة الإسلامية ضمن النظام المالي الإسلامي[2].

وعليه يمكن القول بأن الصيرفة الإسلامية هي منظومة مصرفية تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تُمنع المعاملات القائمة على الفوائد (الربا) وأي ممارسات مالية غير مشروعة. وتعتمد هذه الصيرفة على مبدأ تقاسم المخاطر والعوائد، من خلال آليات تمويلية متنوعة مثل المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والسلم، والاستصناع.

ب. المبادئ الأساسية للصيرفة الإسلامية:

تعتمد الصيرفة الإسلامية على مجموعة من المبادئ الأساسية:

أ. المبادئ التي فيها نهي وتحريم:

1. عدم التعامل بالربا:

أجمع الفقهاء على تحريم التعامل بالربا، الذي ورد تحريمه بوضوح في القرآن الكريم، وأكده النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أقره الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم. كما يحظى هذا التحريم بإجماع تام بين مختلف المذاهب الفكرية الإسلامية،[3]، نظرًا لما يترتب على الربا من أضرار جسيمة على المستويات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

---

[1] حسن محمد الرفاعي ، دور الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، بحث مقدم لمؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، 2009، ص5.

[2] عوادي مصطفى ،متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017، ص7، **نقلا عن:** قداري فوزي، التكييف الوظيفي لدور بنك الجزائر لإدماج مؤسسات الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2023-2024 ص77.

[3] إلغاء الفائدة من الاقتصاد، تقرير مجلس الفكر الإسلامي في الباكستان، ترجمة عبد العليم السيد منسي، سلسلة المطبوعات بالعربية، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ط2، 1984، ص23.

2. تحريم الميسر والقمار:

يظهر الميسر والقمار في كل معاملة مالية يقوم فيها الأفراد بالمخاطرة بأموالهم، حيث يكون أحد الأطراف متأرجحًا بين الربح والخسارة، مما يعني فقدان المال دون الحصول على مقابل نافع. ويقوم هذا النوع من التعاملات على مبدأ تمليك المال بناءً على المخاطرة، حيث يتعرض كل طرف لاحتمال الكسب أو الخسارة، ويجتمع في حق كل واحد خطر الغنم والغرم[4]، وبذلك، تؤدي المقامرة إلى تحقيق مكاسب لطرف على حساب خسارة الطرف الآخر، كما هو الحال في ألعاب الميسر، والنرد، والرهانات. ولهذا السبب، حرّمها الله تعالى لما فيها من ضرر وأذى لأحد المتعاملين.

3. تحريم الغرر:

يطلق مصطلح الغرر على البيوع والمعاملات التي تتسم بعدم اليقين بشأن نتائجها أو عواقبها، مما يجعلها غير مشروعة في الشريعة الإسلامية. ويعود ذلك إلى أن العقود في الإسلام يجب أن تقوم على الوضوح والشفافية، بحيث يكون كل طرف على دراية تامة بما له وما عليه قبل إبرام العقد.

ب. الضوابط التي فيها وجوب والزام:

1. المشاركة في المخاطرة:

تتميز المؤسسات المالية الإسلامية بطبيعة عملياتها الاستثمارية والتمويلية، حيث تعتمد بعض هذه العمليات على مبدأ "المشاركة في الربح والخسارة" وفق قاعدة "الغنم بالغرم"، مما يعني توزيع المكاسب والخسائر بين جميع الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل عمليات التمويل الإسلامية الأخرى مثل صيغ المعاوضة والإجارة، والتي تتميز بمستوى مخاطرة أقل، مما يجعل عائدها الاستثماري محدودًا مقارنة بعمليات المشاركة.

2. استناد العقود إلى أصول حقيقية غير وهمية:

يتميز التمويل الإسلامي باعتماده على الأصول الحقيقية بدلًا من الأصول الوهمية، مما يمنحه قدرة أكبر على مواجهة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي. فطبيعة الاستثمار الإسلامي تجعله استثمارًا حقيقيًا، حيث تستند معاملاته إلى أصول وموجودات ملموسة، وليس مجرد أدوات مالية افتراضية. وكل وحدة مالية تضخها المؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاد يقابلها سلع وخدمات فعلية تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية. وبالتالي، يرتبط الاستثمار الإسلامي ارتباطًا وثيقًا بطبيعة النشاط أو الأصل الممول، مما يعزز تأثيره الإيجابي على الاقتصاد الحقيقي[5].

2. الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعتمد الصيرفة الإسلامية في الجزائر على مجموعة من القوانين والتنظيمات التي تهدف إلى توفير بيئة قانونية واضحة لممارستها وضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز ثقة العملاء في هذا القطاع ويساهم في تطوير النظام المالي الإسلامي:

---

[4] وليد بن هادي، أصول ضبط المعاملات المعاصرة، دون ناشر، 2011، ص26.

[5] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، جدة، 2004، ص 93.

أ. **النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018**[6]: يحدد هذا النظام القواعد المنظمة لممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من قبل البنوك والمؤسسات المالية، حيث يهدف إلى وضع إطار قانوني للمنتجات التشاركية التي لا تستند إلى الفوائد، إلى جانب تحديد شروط الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر لمزاولة هذا النوع من الأنشطة المصرفية. كما نصت المادة الخامسة منه على تعريف شباك المالية التشاركية بأنه "دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية" ، مع التأكيد على ضرورة الاستقلال المالي لهذا الشباك عن المؤسسة الأم .

يُعدّ هذا النظام أول تشريع واضح وصريح للمالية الإسلامية في الجزائر تحت مسمى المالية التشاركية، إلا أنه لم يجد طريقه الفعلي للتطبيق، وذلك بسبب الغموض الذي يحيط ببعض جوانبه، لا سيما فيما يتعلق بالرقابة الشرعية وصيغ التمويل الإسلامي المطبقة.

ب. **النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020:**[7] والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، حيث يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة على عمليات الصرفية السلامية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر .

يتميز هذا النظام عن سابقه بتحديده الواضح والمفصل لمنتجات الصيرفة الإسلامية المعتمدة، والتي تشمل: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمارات. كما حدد الجهة المخولة بالرقابة الشرعية، حيث ألزم البنوك والمؤسسات المالية بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، فرض هذا النظام على أي مؤسسة مالية ترغب في تقديم منتجات مالية إسلامية أن يكون ذلك ضمن شباك مستقل ماليًا يُعرف باسم "شباك الصيرفة الإسلامية". ونتيجة لذلك، قام هذا النظام بإلغاء أحكام النظام رقم 18-02 الصادر في 4 نوفمبر 2018، والذي كان ينظم ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

ج. **التعليمة 20-03 المؤرخة في 2 أبريل 2020:** صدرت تعليمة لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، وذلك تنفيذًا للنظام 20-02، حيث تهدف هذه التعليمة إلى وضع إطار قانوني وشرعي للمنتجات المالية الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة، مع التأكيد على ضرورة امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية. تنص التعليمة على شروط صارمة تشمل تملك البنك للسلع قبل بيعها في المرابحة، وإفصاح واضح عن التكاليف والأرباح، وتأتي هذه الخطوة لتعزيز البدائل التمويلية المتوافقة مع الشريعة، وزيادة حصتها في السوق المالية الجزائرية، مع ما يرافق ذلك من تحديات تتعلق ببناء الكفاءات وتوعية العملاء. تشكل التعليمة أساسًا متينًا لتطوير نظام مالي إسلامي في الجزائر، مع التركيز على الشفافية وحماية حقوق المتعاملين.

د. **الأمر 20-01 الصادر في 01 أفريل 2020:** أصدره المجلس الإسلامي الأعلى، ويتضمن إنشاء "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" بهدف توحيد الرؤى والضوابط الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية على المستوى الوطني، تختص الهيئة بمراجعة واعتماد المنتجات المالية الإسلامية، ووضع معايير موحدة للإفتاء، وحماية حقوق المستهلكين من خلال ضمان الشفافية والامتثال الشرعي. تشمل مهامها فحص المنتجات المالية، وإصدار الفتاوى، وحل النزاعات الشرعية، والتدقيق على أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية. يأتي إنشاء هذه الهيئة لتعزيز مصداقية القطاع المالي الإسلامي، وتقليل الاجتهادات الفردية، وجذب الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة، مما يسهم في تنمية مستدامة للصناعة المالية الإسلامية وفق ضوابط شرعية واضحة وموحدة.

---

[6] النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 73، الصادر في 09 ديسمبر 2018، ص20-22.

[7] النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 24 مارس 2020، ص32-35.

ه. **القانون النقدي والمصرفي 23-09 مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يـونيو سنة 2023:** الصادر في الجريدة الرسمية يوم 29 ذو الحجة 1444 الموافق لـ27 يونيو 2023، وتضمن ترسيم الصيرفة الإسلامية في مواده (71 – 72 – 73)، حيث تُعرّف المادة 71 العمليات المصرفية الإسلامية بأنها جميع المعاملات التي تنفذها البنوك أو الشبابيك الإسلامية، بشرط أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتنص المادة 72 على إمكانية ممارسة هذه العمليات من قبل بنوك ومؤسسات مالية إسلامية تعمل حصريًا وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية أو من خلال شبابيك إسلامية داخل بنوك تقليدية، على أن تكون هذه الشبابيك مستقلة ماليًا، محاسبيًا وإداريًا. كما يشترط لاعتماد البنوك الإسلامية الامتثال لأحكام المواد 89 إلى 104 من القانون. أما المادة 73 فتُلزم البنوك بالحصول على شهادة مطابقة للشريعة الإسلامية من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في المالية الإسلامية، إضافةً إلى موافقة بنك الجزائر، قبل تسويق أي منتج مصرفي إسلامي، مما يضمن الامتثال الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية وتعزيز الشفافية في هذا القطاع.

3. تقييم نمو وتطور المؤسسات والمنتجات المصرفية الإسلامية في الجزائر:

أ. تطور المؤسسات الناشطة في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

شهد قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الخمس الأخيرة، تمثل المؤسسات الناشطة في هذا المجال بنوكًا إسلامية وشبابيك إسلامية في بنوك تقليدية عمومية وخاصة، وكذا وكالات بنكية إسلامية لبنوك تقليدية.

1. بنك البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك يقدم تمويلات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، تأسس في ظل قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، تم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991 ليجعل مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، كما يعتبر نشاط البنك هجينا بين البنك التجاري وبنك الاستثمار، مستفيدا من المادة 114 من قانون النقد والقرض[8]، والفقرة 08 من المادة 03 قانونه الأساسي التي تنظم أعماله كبنك استثمار.

تأسس برأس مال مختلط يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري ، يشترك فيه بالنصف كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بنك حكومي جزائري)، و شركة دلة البركة القابضة (جدة – السعودية)، يقدر حاليا رأس مال البنك بـ 20 مليار دج.

2. بنك السلام الجزائر:

يعتبر بنك السلام الجزائر ثاني بنك في الجزائر يقدم تمويلات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يعتبر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، تم اعتماد البنك رسميا من طرف بنك الجزائر سنة 2008، مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، تأسس برأس مال مختلط (شراكة جزائرية خليجية) يقدر بـ 7,2 مليار دينار جزائري، ليتم رفعه بعد ذلك في عام 2009 إلى عشرة مليار دينار[9]، ليصل رأس مال البنك 20 مليار دج سنة 2019،[10] تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 20 فرعاً منتشراً عبر مختلف ربوع الوطن.

---

[8] قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18 أفريل 1990، ص 533.

[9] حساب بنك السلام الجزائر على موقع Linkedin، تاريخ الاطلاع على الموقع: 28-03-2025، الرابط:

https://www.linkedin.com/company/alsalambank?originalSubdomain=dz

[10] الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائر، تاريخ الاطلاع على الموقع: 28-03-2025، الرابط:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/news/detail-35-82.html

3. الشبابيك الإسلامية:

قامت السلطات العمومية، منذ منتصف عام 2020، بمجهودات كبيرة لتطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وذلك من خلال إطلاق شبابيك إسلامية داخل عدد من البنوك العمومية، وتأتي هذه المبادرة في إطار مقاربة اقتصادية تهدف إلى تنشيط السوق المالية واستقطاب السيولة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي، إلى جانب تحقيق أهداف أخرى.

ومع صدور النظام رقم 20-02 المتعلق بالعمليات البنكية الإسلامية، شرعت العديد من البنوك التقليدية في التحضير لإطلاق منتجات مصرفية إسلامية عبر هذه الشبابيك. وبحلول الربع الأول من عام 2022، حصلت عدة بنوك عمومية وخاصة على تراخيص من بنك الجزائر لتقديم خدمات مالية إسلامية، مما أتاح افتتاح عشرات الشبابيك التي توفر منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفيما يلي قائمة البنوك التي تحصلت على شهادة المطابقة الشرعية لفتح شبابيك إسلامية:

- البنوك العمومية: البنك الوطني الجزائري (30 جويلية 2020)[11]، القرض الشعبي الجزائري (سبتمبر 2020)[12]، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (05أكتوبر 2020)[13]، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك (22 نوفمبر 2020)[14]، بنك التنمية المحلية (24 جانفي 2021)[15]، بنك الجزائر الخارجي (30 ديسمبر 2021)[16].
- البنوك الخاصة: بنك الخليج الجزائر، بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (15 فيفري 2021)[17]، ترست بنك.

تعزز التوجه نحو تطوير الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، مع بداية 2022، بإطلاق أولى الوكالات الإسلامية كاملة الصفة، بدل شبابيك في وكالات تقليدية، مثلما هو الحال بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، وهي خطوة تهدف إلى الفصل الفعلي للخدمات المالية المطابقة للشريعة الإسلامية عن الخدمات التقليدية قصد كسب ثقة أكبر لدى الجزائيين.

---

[11] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع على الموقع: 28-03-2025، الرابط:
https://www.bna.dz/financeislamique/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9/

[12] موقع أخبار اليوم، تاريخ الإطلاع على الموقع: 28-03-2025، الرابط: https://akhbarelyoum.dz/ar/200235/297919-0.

[13] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، تاريخ الإطلاع على الموقع: 28-03-2025، الرابط:
https://badrbanque.dz/ar/%d8%b4%d9%87%d8%a7%d8%af%d8%a7%d8%aa%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b7%d8%a7%d8%a8%d9%82%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d8%b9%d9%8a%d8%a9/

[14] حساب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك على الفايسبوك، تاريخ الإطلاع على الموقع: 28-03-2025، الرابط:
https://web.facebook.com/cnepbanque.dz/photos/212300870462532/

[15] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، تاريخ الإطلاع على الموقع: 28-03-2025، الرابط:
https://www.bdl.dz/finance-islamique/img/DOC/certificat-de-conformite.pdf

[16] الموقع الرسمي للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، تاريخ الإطلاع على الموقع: 28-03-2025، الرابط:
http://www.autorite-hci.dz/%d8%a7%d9%81%d8%aa%d8%aa%d8%a7%d8%ad/

[17] الموقع الرسمي لبنك ABC الجزائر، تاريخ الإطلاع على الموقع: 28-03-2025، الرابط:
https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Media/Press/Pages/Bank-ABC-Algeria-launches-its-new-activity-alburaq-the-window-of-Islamic-finance.aspx

حاليًا، تقدم 12 بنكًا، منها 6 بنوك عمومية و6 بنوك خاصة، منتجات إسلامية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء في مختلف المجالات، وذلك عبر 861 نافذة ووكالة منتشرة على المستوى الوطني. كما تمكنت هذه البنوك من فتح أكثر من 745,574 حسابًا مصرفيًا متوافقًا مع مبادئ الصيرفة الإسلامية[18].

ب. تطور المنتجات المصرفية الإسلامية في الجزائر:

ساهم انطلاق البنوك العمومية في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث إجمالي الودائع لدى البنوك إلى أكثر من 817 مليار دج منذ 2020 وإلى غاية سبتمبر2024, فيما تجاوزت قيمة التمويلات المقدمة بهذه الصيغة أكثر من 437 مليار دج للشركات وأكثر من 68 مليار دج للخواص[19].

1. حجم ودائع التمويل الإسلامي:

الجدول رقم 01: حجم ودائع التمويل الإسلامي

مليار دينار؛ نهاية الفترة

طبيعة الودائع	2021	2022	2023
أ) حسابات الودائع	212,0	254,3	421,7
المصارف العمومية	18,9	56,9	112,5
المصارف الخاصة	193,1	197,4	309,2
ب) الودائع في حسابات الاستثمار	231,9	299,5	256,5
المصارف العمومية	4,10	15,8	24,9
المصارف الخاصة	227,8	283,7	231,6
ج) المجموع الكلي	443,9	553,7	678,2
حصة المصارف العمومية	٪5,16	٪13,10	٪20,21
حصة المصارف الخاصة	٪94,84	٪86,90	٪79,79

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة 2023، الصادر في جوان 2024، ص 55.

يعرض الجدول تطور الودائع المصرفية الإسلامية في الجزائر خلال السنوات 2021، 2022، و2023، مقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية :حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار، إضافة إلى المجموع الكلي للودائع، كما يوضح الجدول توزيع هذه الودائع بين المصارف العمومية والمصارف الخاصة، مما يعطي صورة واضحة عن هيكلة النظام المصرفي الإسلامي خلال هذه الفترة.

تشير الأرقام إلى نمو كبير في حسابات الودائع، حيث ارتفعت من 212.0مليار دينار في 2021 إلى 421.7مليار دينار في 2023، مع مساهمة ملحوظة من المصارف الخاصة، التي استحوذت على الجزء الأكبر من هذه الودائع. أما الودائع الاستثمارية، فقد شهدت تقلبات، إذ ارتفعت من 231.9مليار دينار في 2021 إلى 299.5مليار دينار في 2022، قبل أن تنخفض إلى 256.5مليار دينار في 2023، مما قد يشير إلى تغير في سلوك المودعين نحو تفضيل السيولة على الاستثمار طويل الأجل.

[18] وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/economie/173426-800
[19] وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/economie/173426-800

على مستوى التوزيع بين المصارف العمومية والخاصة، نلاحظ تحولًا تدريجيًا، حيث زادت حصة المصارف العمومية من 5.16%في 2021 إلى 20.21%في 2023، في حين تراجعت حصة المصارف الخاصة من 94.84%إلى 79.79 %خلال نفس الفترة. هذا الاتجاه يعكس جهود المصارف العمومية في تعزيز قدرتها على جذب الودائع المصرفية الإسلامية.

بشكل عام، تعكس هذه الأرقام انتعاشًا في الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث ارتفع إجمالي الودائع من 443.9مليار دينار في 2021 إلى 678.2مليار دينار في 2023، مما يعكس زيادة ثقة العملاء في الصيرفة الإسلامية. ومع ذلك، فإن انخفاض الودائع الاستثمارية في 2023 مقارنة بـ 2022 قد يكون مؤشرًا على حذر المستثمرين أو تحول الأولويات نحو الاحتفاظ بالسيولة بدلاً من الاستثمار طويل الأجل.

2. منتجات التَمويل الإسلامي:

الجدول رقم 02: قائمة منتجات التَمويل الإسلامي

مليار دينار؛ نهاية الفترة

منتجات التَمويل	2021	2022	2023
المرابحة	130,7	129,7	**139,5**
المشاركة	1,1	2,0	**4,2**
المضاربة	6,0	7,6	**8,3**
الإجارة	83,9	86,5	**100,4**
السّلام	133,1	153,9	**187,7**
الإستصناع	11,1	14,3	**18,5**
المجموع الكلي	**365,9**	**393,9**	**458,5**
حصّة المصارف العموميّة	٪0,5	٪1,6	٪4,7
حصّة المصارف الخاصّة	٪99,5	٪98,4	٪95,3

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة 2023، الصادر في جوان 2024، ص 57.

يعرض الجدول تطور منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر بين عامي 2021و2023، وذلك عبر عدة صيغ تمويلية إسلامية تشمل المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، والاستصناع .كما يوضح الجدول إجمالي التمويلات الممنوحة لكل سنة، مع توزيعها بين المصارف العمومية والخاصة.

عند تحليل تطور التمويلات حسب المنتجات نجد أن:

- المرابحة :تعد أكثر صيغ التمويل الإسلامي استخدامًا، حيث ارتفعت قيمتها من 130.7مليار دينار في 2021 إلى 139.5مليار دينار في 2023، ما يعكس استمرار الطلب المرتفع على هذا النوع من التمويل.
- المشاركة والمضاربة :شهدت كلاهما نموًا طفيفًا، حيث ارتفعت المشاركة من 1.1مليار دينار في 2021 إلى 4.2 مليار دينار في 2023، والمضاربة من 6.0مليار دينار إلى 8.3 مليار دينار خلال نفس الفترة. رغم هذه الزيادة، فإن استخدام هذين المنتجين لا يزال محدودًا مقارنة بالمرابحة.
- الإجارة :شهدت تمويلات الإجارة نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من 83.9مليار دينار في 2021 إلى 100.4مليار دينار في 2023، ما يعكس زيادة الاهتمام بهذا النوع من التمويل، خاصة في مجالات العقارات والمعدات.
- السلم والاستصناع:

- السلم عرف تطورًا واضحًا، من 133.1مليار دينار في 2021 إلى 187.7مليار دينار في 2023، مما يدل على زيادة الاهتمام بالتمويل المسبق للمنتجات، خاصة في القطاعات الزراعية والصناعية.
- الاستصناع شهد ارتفاعًا مستمرًا أيضًا، من 11.1مليار دينار في 2021 إلى 18.5مليار دينار في 2023، مما يعكس دور هذا المنتج في تمويل المشاريع الصناعية والإنشائية.

أما بالنسبة لإجمالي التمويل والتوزيع بين المصارف، فقد بلغ إجمالي التمويلات الإسلامية 458.5مليار دينار في 2023 مقارنة بـ 365.9مليار دينار في 2021، مما يعكس توسعًا ملحوظًا في الصيرفة الإسلامية. أما من حيث التوزيع، فقد تراجعت هيمنة المصارف الخاصة قليلاً، حيث انخفضت حصتها من 99.5%في 2021 إلى 95.3%في 2023، بينما زادت حصة المصارف العمومية من 0.5%إلى 4.7%، مما يشير إلى دخول البنوك العمومية بشكل أكبر في قطاع التمويل الإسلامي.

مما سبق يمكن القول بأن هناك نمو مستمر في التمويل الإسلامي، مع زيادة ملحوظة في المنتجات الأكثر استخدامًا مثل المرابحة، السلم، والإجارة، أما التمويلات عبر المشاركة والمضاربة لا تزال محدودة، مما قد يستدعي تطوير آليات تشجيعية لتعزيز استخدامها، كذلك فإن دور المصارف العمومية يتزايد تدريجيًا، مما قد يؤدي إلى مزيد من المنافسة في السوق المصرفية الإسلامية.

3. هيكل قائمة منتجات التَمويل الإسلامي:

الرسم البياني رقم 01: هيكل قائمة منتجات التَمويل الإسلامي

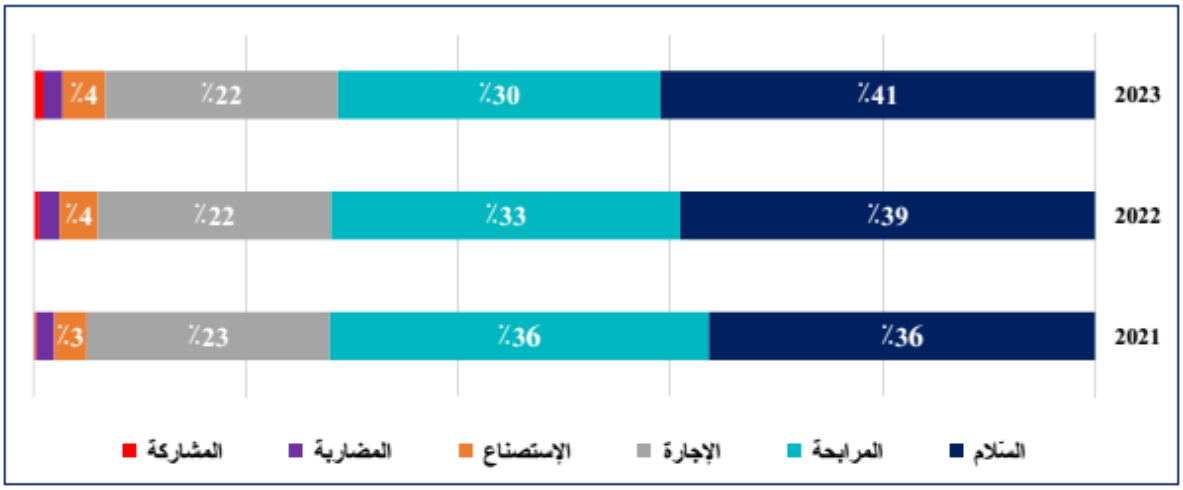

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة 2023، الصادر في جوان 2024، ص 57.

يعرض الرسم البياني التطور النسبي لمساهمة كل منتج من منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال السنوات 2021، 2022، و2023 .تشمل المنتجات التمويلية السلم، المرابحة، الإجارة، الاستصناع، المضاربة، والمشاركة، حيث تمثل كل نسبة حصة كل منتج من إجمالي التمويلات الإسلامية لكل سنة.

بالنسبة الاتجاهات الرئيسية في التوزيع نجد أن:

- السلم :يعد المنتج الأكثر استخدامًا، حيث شهدت حصته زيادة تدريجية من 36%في 2021 إلى 41%في 2023، مما يشير إلى الطلب المرتفع على هذا النوع من التمويل، خصوصًا في القطاعات الزراعية والتجارية.
- المرابحة :تأتي في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام، حيث زادت نسبتها من 36%في 2021 إلى 39%في 2022، ثم 30%في 2023 .رغم هذا التراجع الطفيف في 2023، إلا أنها لا تزال منتجًا رئيسيًا يعكس تفضيل العملاء لآليات التمويل القائم على البيع بالأجل.
- الإجارة :شهدت استقرارًا نسبيًا حيث حافظت على نسبة 22%في 2022 و2023، مقارنة بـ 23%في 2021، مما يدل على استمرارية الطلب على هذا المنتج، خاصة في قطاعات العقارات والمعدات.
- الاستصناع :حافظ على نسبة 4%خلال 2022و2023، مقارنة بـ 3%في 2021، مما يشير إلى تحسن طفيف في استخدامه، لكنه لا يزال محدودًا مقارنة ببقية المنتجات.
- المضاربة :لم تشهد تغيرات كبيرة، حيث ظلت عند نسبة 4 %في 2022 و2023، مما يعكس ضعف الإقبال على هذا النوع من التمويل المشترك.
- المشاركة :سجلت أدنى نسبة، حيث بقيت عند 4%في 2023 بعد أن كانت 3%في 2021، مما يدل على محدودية انتشارها في السوق الجزائرية.

- مما سبق يمكن القول بأن السلم والمرابحة يهيمنان على التمويل الإسلامي، حيث يستحوذان على النصيب الأكبر من إجمالي المنتجات، مما يعكس تفضيل العملاء للتمويلات قصيرة ومتوسطة الأجل، كما أن تراجع المرابحة في 2023 يقابله ارتفاع في السلم، مما قد يشير إلى تحول جزئي في توجهات التمويل، أو تغيرات في سياسات المصارف الإسلامية. أما الإجارة، فهي تحافظ على مكانتها كخيار ثابت، مما يشير إلى استمرار الطلب على التمويل التأجيري، خاصة للأصول الثابتة والمعدات. وبالنسبة للمضاربة والمشاركة فلا تزالان منتجات ضعيفة الانتشار، رغم إمكانية تطويرها لدعم المشاريع الاستثمارية المشتركة.

4. التحديات التي تواجه قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

رغم التقدم الملحوظ في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه العديد من التحديات التي تعيق نموه وتوسعه، ويمكن أن نذكر أبرزها كما يلي:

أ. **الإطار القانوني والتنظيمي**: فرغم وجود قوانين تنظم الصيرفة الإسلامية، إلا أن بعض الجوانب لا تزال غير واضحة أو تحتاج إلى مزيد من التعديلات والتفاصيل، مثل المعايير المحاسبية وآليات الرقابة الشرعية.

ب. **اكتناز الأموال**: حيث أن تداول السيولة في الجزائر خارج القنوات الرسمية، ويعود ذلك إلى عقلية المجتمع الجزائري الذي يفضل الاحتفاظ بالسيولة النقدية (الاكتناز) دون أن يكون لها عائد على أن يستثمرها في المصارف، بالإضافة إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي بصفة عامة[20].

ج. **ضعف الثقافة المالية الإسلامية** :عدم إدراك المتعاملين لطبيعة عمل المصارف الإسلامية أدى إلى حدوث خلط بينها وبين النظام المالي التقليدي. ونتيجة لذلك، يعتقد البعض، بمن فيهم بعض المسلمين، أن هذه المؤسسات لا تقدم بديلاً حقيقيًا، بل مجرد إعادة صياغة لممارسات الربا تحت مسميات مختلفة، مثل استبدال "معدل الفائدة" بـ "هامش الربح"، مما يثير شكوكًا حول مدى التزام الصيرفة الإسلامية بالمبادئ الشرعية[21].

د. **محدودية المنتجات والخدمات**: يركز معظم التمويل الإسلامي في الجزائر على منتجات معينة مثل المرابحة والسلم والإجارة، بينما تبقى المنتجات الأخرى مثل المضاربة والمشاركة والاستصناع غير مستغلة بشكل واسع بسبب ضعف الطلب أو تعقيدات التطبيق.

[20] أميرة مرابطي، وردة سعايدية، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد04، 2022، ص68.

[21] بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنظم يومي 06-07 ديمسبر 2017، ص13.

ه. **غياب سوق مالية إسلامية متطورة**: حيث أن الأسواق النقدية وأسواق رأس المال في الجزائر لا تزال غير متطورة من حيث هياكلها، كفاءتها وكذا عدد المتدخلين فيها، إضافة إلى غياب الأدوات المالية الإسلامية وغياب سوق مالي إسلامي[22]، مما يحد من قدرة البنوك الإسلامية على إدارة السيولة واستثمار أموالها بطرق شرعية.

و. **نقص الكفاءات المتخصصة:** حيث يعاني قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من محدودية في الموارد البشرية المؤهلة مقارنة بالتوسع الحاصل في الجانب المؤسساتي، سواء في مجالات الإدارة أو التدقيق الشرعي، مما ينعكس سلبًا على جودة الخدمات المصرفية المقدمة.

ز. **التحديات التكنولوجية والرقمية**: فلا تزال بعض المنتجات المالية الإسلامية تفتقر إلى الأنظمة الرقمية المتطورة التي تتيح لها تقديم خدمات إلكترونية حديثة تنافس منتجات البنوك التقليدية.

ح. **المنافسة من البنوك التقليدية**: فرغم أن البنوك التقليدية بدأت بفتح شبابيك ونوافذ للصيرفة الإسلامية، إلا أنها لا تزال تمتلك هيمنة على السوق، مما يجعل من الصعب على البنوك الإسلامية المستقلة تحقيق انتشار واسع.

ط. **ارتفاع الأقساط الضريبية على الأرباح:** حيث تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص مشاكل الهيكل الضريبي، ففي غالبية الدول الإسلامية ومنها الجزائر تفرض ضرائب عالية على عوائد الاستثمار[23].

5. الآفاق المستقبلية لتعزيز استدامة وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تتمتع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بإمكانات كبيرة للنمو والتوسع، خاصة مع تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية واهتمام الجهات التنظيمية بتطوير الإطار القانوني لهذا القطاع. ولتعزيز استدامته وتطويره، يمكن التركيز على المحاور التالية:

أ. تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي:

حيث يعد تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية عاملاً أساسياً في تطوير هذه الصناعة وضمان نموها المستدام. ويتطلب ذلك تكييف القوانين واللوائح الموجودة حاليا مع بعض القوانين المكملة لها مثل القانون المدني والقانون التجاري وقانون ، مما يسهم في خلق بيئة قانونية داعمة لخصوصية الصيرفة الإسلامية. كما يشمل ذلك تطوير معايير محاسبية ومالية متوافقة مع المعايير الدولية، مثل تلك التي تعتمدها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، لضمان الشفافية والمصداقية في العمليات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر تعزيز دور الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية أمرًا ضروريًا لضمان التزام المنتجات والخدمات المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز ثقة العملاء والمستثمرين في هذا القطاع.

ب. إضافة منتجات وخدمات مالية جديدة:

ويشمل ذلك إدخال صيغ تمويلية مركبة مثل الصكوك الإسلامية، والتمويل العقاري الإسلامي، وغيرها، مما يتيح خيارات أوسع للعملاء والمستثمرين. كما يتطلب تطوير حلول تمويل طويلة الأجل تلائم احتياجات المشاريع الاستثمارية الكبرى، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي السياق ذاته، يُعد تحسين خدمات التأمين التكافلي عاملاً مهماً في تعزيز الأنشطة المالية الإسلامية، خاصة مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021 و المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، وبالتالي توفير آليات حماية مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تعزز ثقة الأفراد والمؤسسات في هذا القطاع.

ج. رقمنة الخدمات المصرفية الإسلامية:

[22] أميرة مرابطي، وردة سعايدية، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص68.
[23] أميرة مرابطي، وردة سعايدية، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص68.

ويشمل ذلك الاستثمار في التكنولوجيا المالية (Fintech)، وكذا تقديم خدمات إلكترونية متطورة مثل الصرفية الإسلامية الرقمية، والتطبيقات البنكية، والمحافظ الإلكترونية الإسلامية، مما يسهم في تحسين تجربة العملاء وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية. كما يتطلب تطوير أنظمة دفع إلكترونية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يتيح عمليات تمويل واستثمار أكثر سهولة وأماناً، مع ضمان الامتثال للضوابط الشرعية. ويسهم هذا التوجه في تعزيز الابتكار الرقمي في القطاع المالي الإسلامي في الجزائر وزيادة قدرته التنافسية في السوق.

د. **تعزيز الوعي بالصيرفة الإسلامية في الجزائر:**

ويمكن تحقيق ذلك من خلال حملات إعلامية توعوية ودورات تدريبية تستهدف مختلف فئات المجتمع، لشرح مزايا التمويل الإسلامي وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية. كما يُشكل إدراج الاقتصاد والمالية الإسلامية في عروض التكوين على مستوى المؤسسات الجامعية خطوة مهمة لإعداد كوادر متخصصة تواكب تطورات الصناعة المالية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم توفير برامج تدريبية متخصصة لموظفي البنوك والشبابيك الإسلامية في تعزيز كفاءتهم، مما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة ويضمن توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ه. **تطوير نظام مالي إسلامي متكامل:**

يمثل إنشاء سوق للصكوك الإسلامية في الجزائر خطوة استراتيجية لتعزيز الاستثمار في الصيرفة الإسلامية، حيث توفر هذه الأداة المالية فرصة للبنوك والشبابيك الإسلامية لتنويع مصادر تمويلها بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يسهم إدماج منتجات مالية إسلامية في بورصة الجزائر في دعم التكامل في النظام المالي الإسلامي، مما يعمل على توفير السيولة في السوق ويحفّز الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية. ويساعد ذلك في تعزيز مكانة التمويل الإسلامي ضمن النظام المالي الجزائري.

و. **تعزيز التكامل بين البنوك الإسلامية والتقليدية:**

يُعتبر تحفيز البنوك التقليدية على توسيع نطاق النوافذ الإسلامية خطوة أساسية في دعم انتشار الصيرفة الإسلامية، حيث يتيح ذلك توفير حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة ضمن أنشطة هذه البنوك، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة العملاء المستفيدين من هذه الخدمات. كما يُعد تعزيز التعاون بين البنوك الإسلامية والتقليدية في مجالات إدارة السيولة وتقديم الخدمات المصرفية المشتركة عاملاً محورياً في رفع كفاءة القطاع المالي، من خلال تبادل الخبرات والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ويعزز نمو الصيرفة الإسلامية ضمن النظام المصرفي العام.

الخاتمة

تشكل تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ صدور النظام 20-02 نموذجًا مهمًا في سعي الدولة لتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. فقد أسهم النظام في توسيع نطاق الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة. ومع ذلك، فإن هناك تحديات قائمة تتعلق بالتكنولوجيا، والكوادر المتخصصة، وبعض الثغرات القانونية التي تحتاج إلى معالجة لضمان استمرار التطور والنمو. وفي ضوء ما تم التوصل إليه، نستخلص النتائج والتوصيات التالية:

نتائج الدراسة:

1. تطوير القوانين واللوائح المنظمة للصيرفة الإسلامية يسهم في تحسين بيئة العمل المصرفي الإسلامي، ويعزز الثقة في المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة.
2. أظهرت الدراسة توسع النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية في الجزائر وإنشاء وكالات مصرفية إسلامية مستقلة.
3. يركز معظم التمويل الإسلامي في الجزائر على منتجات معينة مثل المرابحة والسلم والإجارة، بينما تبقى المنتجات الأخرى مثل المضاربة والمشاركة والاستصناع غير مستغلة بشكل واسع.
4. يسهم تنويع الأدوات المالية، مثل الصكوك الإسلامية والتمويل العقاري الإسلامي، في زيادة جاذبية الصيرفة الإسلامية وتلبية احتياجات مختلف الفئات الاقتصادية.
5. يعزز الاستثمار في التكنولوجيا المالية من كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية، ويسهل وصول العملاء إلى المنتجات الإسلامية عبر القنوات الرقمية.
6. يشكل ضعف الوعي بمزايا الصيرفة الإسلامية تحديًا رئيسيًا أمام انتشارها، مما يستدعي تكثيف الجهود التوعوية والتدريبية.
7. يعتبر إنشاء سوق للصكوك الإسلامية وإدماج منتجات مالية متوافقة مع الشريعة في بورصة الجزائر أكثر من ضرورة لدعم عمليات التمويل والاستثمار.
8. يساهم تعزيز التعاون بين البنوك العمومية والخاصة في تقديم منتجات متوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

توصيات الدراسة:

1. مراجعة وتحديث الإطار القانوني للنظام 20-02 بشكل دوري لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية.
2. تعزيز التنسيق والتكامل بين بنك الجزائر والهيئات الشرعية داخل المؤسسات المصرفية.
3. الاستثمار في برامج تدريبية متخصصة لتطوير الكوادر البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية.
4. تبني التكنولوجيا المالية (Fintech) لرفع كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية، وتقديم حلول مصرفية رقمية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
5. تطوير سوق للصكوك الإسلامية كأداة تمويلية مساعدة ومكملة لعمل المؤسسات المصرفية الإسلامية.
6. دعم التكامل بين البنوك الإسلامية والتقليدية، عبر تعزيز التعاون في إدارة السيولة والخدمات المصرفية المشتركة.